حقوق الإنسان

مجلة حقوقية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

العدد (الثمانون بعد المائة) محرم ١٤٤٤ هـ الموافق أغسطس ٢٠٢٢ م

فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية يزور معرض الجبيل الأول للكتاب

إطلاق تحالف عالمي جديد للقضاء على الإيدز لدى الأطفال في غضون ٨ أعوام

دول العالم تحتفل باليوم الدولي للشباب تحت شعار " التضامن بين الأجيال: خلق عالم لكافة الأعمار"

رئيس الجمعية يشارك في فعاليات المؤتمر الإقليمي الرابع رفيع المستوى لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

فرع الجمعية بالقصيم في زيارة ميدانية لمركز شرطة الشقة وسلطانة

فريق من فرع الجمعية بالجوف يزور سجن سكاكا بمنطقة الجوف

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المشرف العام

أ. خالد بن عبدالرحمن الفاخري

التحرير والإخراج

مركز المعلومات بالجمعية

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية
وإنما تعبر عن أراء أصحابها

موقع الجمعية : www.nshr.org.sa

07

فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية في ضيافة جمعية جود الخيرية

12

"الفاو" تحث مجموعة العشرين على الاستثمار في كوكب صحي من أجل غذاء صحي

14

منظمة الصحة العالمية تؤكد على ضرورة إحداث نقلة نوعية في الصحة النفسية

16

إطلاق تحالف عالمي جديد للقضاء على الإيدز لدى الأطفال في غضون 8 أعوام

عناوين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية – الرياض – هاتف : ٠١١٢١٠٢٢٢٣– فاكس: ٠١١٢١٠٢٢٠٢ –ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١

مكتب الجمعية بجدة – حي المحمدية – طريق المدينة النازل– هاتف : ٠١٢٦٢٢٢٢٦١– فاكس: ٠١٢٦٢٢٢١٩٦–٠١٢٦٩٤٣٠٩٥– ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١

فرع منطقة جازان : هاتف: ٠١٧٣٢٣٧٠٤١ – فاكس : ٠١٧٣١٧٣٣٤٤ –ص.ب ٤٧٦

فرع منطقة الجوف : سكاكا – حي العزيزية – هاتف: ٠١٤٦٢٥٨١٤٤ – فاكس: ٠١٤٦٢٥٨١٥٥ – ص.ب : ٢٧٦٦

فرع المنطقة الشرقية : هاتف :٠١٣٨٠٩٨٣٥٣ – فاكس: ٠١٣٨٠٩٨٣٥٤ –ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤

فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة : هاتف: ٠١٢٥٥٤٥٢١٣ – فاكس ٠١٢٥٥٤٥٢١٢

فرع الجمعية بالمدينة المنورة : هاتف: ٠١٤٨٦٦٤٥٤٤ – فاكس ٠١٤٨٦٦٤٥٤٩– ص.ب ٧٧٥ المدينة المنورة ٤١٤٢١

فرع منطقة عسير: هاتف: ٠١٧٢٢٦٩١٨٦ – فاكس : ٠١٧٢٣١٠٣٤٩– ص. ب ٤٢٩٢ أبها ٦١٤٩١

فرع القصيم: هاتف ٠١٦٣٨٥٥١٥٥ – فاكس ٠١٦٣٨٥٥٣٣٥

رئيس الجمعية يشارك في فعاليات المؤتمر الإقليمي الرابع رفيع المستوى لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

شارك رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار/ خالد بن عبدالرحمن الفاخري، في فعاليات المؤتمر الإقليمي الرابع رفيع المستوى لحماية وتعزيز حقوق الإنسان "أثر الأزمات على التمتع بحقوق الإنسان: جائحة كوفيد١٩ كنموذج" والذي تزامن مع انعقاد الدورة العادية (٥٠) للجنة الدائمة العربية لحقوق الإنسان في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، بالتعاون والشراكة بين الجامعة العربية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

حيث ألقى رئيس الجمعية كلمة في المؤتمر عن تعزيز احترام حقوق الإنسان في ظل جائحة كوفيد - ١٩، جاء فيها «إن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور هام في متابعة قضايا حقوق الإنسان بشكل عام وفي الأزمات بشكل خاص، ونظراً للتداعيات التي صاحبت جائحة كوفيد ١٩، فقد قامت الجمعية منذ بداية الجائحة بمتابعة الأوضاع الحقوقية وضمان تمتع الأفراد في المجتمع بحقوقهم وعدم تأثرهم من آثار الجائحة، حيث لاحظت الجمعية مبادرة الدولة بإطلاق حزمة من القرارات الرامية لحماية الأفراد وتوفير الأمن الصحي لهم بهدف الوقاية من آثار الجائحة مع الأخذ في الاعتبار عدم تأثر أفراد المجتمع نتيجة لهذه الأزمة.

كما تطرق رئيس الجمعية إلى ما تم رصده من جودة للخدمات المقدمة بالإضافة إلى الجهود المبذولة لضمان حق الإنسان في الصحة والتي شملت جميع المواطنين والمقيمين على أرض المملكة دون تمييز ودون النظر للوضع القانوني لإقامتهم في البلاد، كما أوضح رئيس الجمعية في كلمته إلى ما لوحظ من تطوير في المنظومة الصحية الإلكترونية والتي ظهرت من خلال العديد من التطبيقات حيث أثبتت التقنية الرقمية أنها جزء أساسي من الحلول لمواجهة هذه الجائحة العالمية، مما سمح للجهات الحكومية في المملكة بمواصلة تقديم الخدمات العامة للمواطنين والمقيمين، وبما ساهم كذلك في مواصلة الأعمال والحياة بشكل عام، كما تطرق رئيس الجمعية إلى الآليات التي تم اعتمادها لضمان استمرار العملية التعليمية عن بعد لكافة قطاعات التعليم خلال هذه الجائحة الأمر الذي أدى إلى الوفاء بحق الجميع في التعليم دون تأثر بالجائحة، وأشار رئيس الجمعية إلى الدعم الحكومي الموجه للقطاع الخاص والذي أدى بشكل كبير إلى تخفيف آثار الجائحة على ذلك القطاع وكذلك تحمل الدولة لما نسبته ٦٠٪ من رواتب العاملين في القطاع الخاص وغيرها من الجهود التي انفردت بتقديمها حكومة خادم الحرمين الشريفين.

كما حضر سعادة رئيس الجمعية اجتماعات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان والتي اشتملت على مناقشة تقرير الأمانة العامة عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في دورتها ٤٩ ، و وضع الأسرى والمعتقلين العرب في السجون الإسرائيلية وجثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب المحتجزين لدى سلطات الاحتلال، بالإضافة إلى استعراض الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وقدمت رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة شكرها لسعادة رئيس الجمعية على مشاركته المتميزة في المؤتمر وعلى مساهمته كمتحدث في أعمال الجلسة الرابعة المعنونة «دور المجتمع المدني في تعزيز احترام حقوق الإنسان ومواجهة جائحة كوفيد -١٩».

تتمة ص ٤-٥

تتمة ص٣ - جاء تنظيم المؤتمر في إطار التعاون القائم بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، للوقوف على أثر وانعكاسات جائحة (كوفيد-١٩) على حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وإبراز الجهود المبذولة للحد من تبعات الوباء اقتصادياً واجتماعياً، وتشخيص التحديات القائمة، واستخلاص أبرز الدروس المستفادة، واستكشاف الخطوط العريضة لخارطة الطريق المستقبلية.

وشهد المؤتمر مشاركة مختلف آليات منظومة حقوق الإنسان العربية، الوطنية منها والإقليمية، مع تخصيص حيز للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، المهتمة بالعديد من فئات المجتمع كالمرأة والطفل، وكبار السن وذوي الإعاقة والعمال المهاجرين، كما شارك في المؤتمر وفد رفيع المستوى من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تتقدمه نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان ندى الناشف، إضافة إلى ممثلي عدد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المعنية، كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الهجرة الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والإسكوا.

وعقد المؤتمر بعد ٢٠ عاماً من تاريخ توقيع مذكرة النوايا بين جامعة الدول العربية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في ١٧ أبريل ٢٠٠٢، حيث أثمر التعاون عن تنظيم عدد مهم من الدورات التدريبية، علاوة على ثلاثة مؤتمرات إقليمية، الأول عام ٢٠١٤ بالقاهرة حول «حقوق الإنسان في المنطقة العربية: التحديات والآفاق المستقبلية»، والثاني عام ٢٠١٧ بالقاهرة حول «تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من منظور حقوق الإنسان في العالم العربي»، والثالث عام ٢٠١٩ بالقاهرة حول «أثر الاحتلال والنزاعات المسلحة على حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

فعاليات المؤتمر:

قالت الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة - في كلمة لها بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر - إن اختيار موضوع المؤتمر كان اختياراً حتمياً وقسرياً، فرضته ظرفية دقيقة للغاية تمثلت في جائحة كوفيد -١٩.

وأضافت أنه وبعد حوالي عامين من الإجراءات الاحترازية الصارمة وتبعاتها على مختلف الأصعدة، كان لزاماً علينا كسياسيين ودبلوماسيين وخبراء وأطباء وباحثين مختصين أن نعمل على جمع ودراسة وتحليل مخلفات الجائحة، واستخلاص الدروس لبناء المستقبل على نحو يضمن استقراراً اجتماعياً واقتصادياً، ويكفل حقوق الأفراد والمجتمعات.

وأوضحت أن التصدي لجائحة كوفيد -١٩ جاء بتضافر الجهود، وإشراك جميع الفاعلين، وإسهام المجتمع بكل فئاته لتعزيز الحقوق الأساسية، وإعلاء روح وقيم التكافل والتضامن الاجتماعي، مع تعزيز التنسيق بين الجهات الرسمية والمؤسسات المدنية والخاصة من أجل تكامل الجهود وعدم تكرارها أو تزاحمها.

وأكدت أبو غزالة أن لمنظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في نشر المعارف والمعلومات، وفي الإسهام في الجهود الرامية لإرساء السلم والأمن وتعزيز الاستقرار والنماء على نحو ينسجم مع الجهود الرسمية ويتماشى مع التشريعات الوطنية، كما أن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بحكم الولاية الممنوحة لها، إسهامها المنشود في توعية وتثقيف المواطنين، وفي دعم الجهود الوطنية، وفي التأكيد على أهمية مراعاة مبادئ حقوق الإنسان في التدابير الاحترازية والوقائية المتخذة.

وأوضحت أنه من الواجب علينا إيجاد حلول عملية تضمن تشجيع سلوك التضامن والتصدي لسلوك الاستغلال، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في كل الأوقات، على أن يكون ذلك في إطار يضمن احترام سيادة الدول وخصوصياتها الثقافية. مؤكدة على أهمية إيلاء اهتمام خاص بالتدريب على إدارة الأزمات، سواء كانت أزمات مسلحة أو غير مسلحة، وعلى أهمية التشبيك مع الجهات المؤثرة، إقليمياً ودولياً، وعلى دعم القطاعات التي لها صلة بالرأي العام كالإعلام والثقافة.

وفي كلمته بالجلسة الافتتاحية بالمؤتمر دعا رئيس البرلمان العربي عادل العسومي، إلى رؤية استراتيجية عربية شاملة من أجل ضمان التمتع بكافة حقوق

الإنسان الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وحمايتها خاصة في أوقات الأوبئة والأزمات، مؤكداً أن البعد التشريعي في حماية حقوق الإنسان في مثل هذه الأوقات الاستثنائية، يحتل درجة كبيرة من الأهمية، ولكنه ليس كافياً وحده، وإنما يحتاج إلى تكامل في الأدوار بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، من حكومات وبرلمانيين ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات الإعلام.

وأشار «العسومي» إلى أن جائحة كورونا كان لها – وما تزال– تداعيات خطيرة على كافة المستويات، الصحية والاقتصادية والاجتماعية، كما كان لها أيضاً تداعياتها السلبية على منظومة حقوق الإنسان بشكل عام، بسبب تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية وفرص العمل القائمة، وتسببها كذلك في زيادة مستويات العنف الأسري بشكل عام، وخاصة الموجه ضد المرأة والأطفال، كما طالت هذه الجائحة حقوق بعض الفئات الأخرى ذات الأوضاع الخاصة، مثل كبار السن، واللاجئين والنازحين، وذوي الاحتياجات الخاصة، وغيرهم.

وأكد أن إعلاء قيم حقوق الإنسان، يمثل ركيزة أساسية في الاستراتيجية الحالية للبرلمان العربي، انطلاقاً من إيمانه الكامل بأن إجراءات مواجهة الأوبئة والأزمات لا يجب أن تكون على حساب احترام حقوق الإنسان ووفاء الدول بالتزاماتها في هذا المجال.

الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
مكتب رئيس القطاع

الرقم: 3/1009
التاريخ: 2 AUG 2022

سعادة المستشار/خالد عبد الرحمن الفاخري
رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

تحية طيبة وبعد،

يطيب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بأن تتقدم إلى سيادتكم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان على مشاركتكم المقدرة والمتميزة في أعمال "المؤتمر الإقليمي الرابع رفيع المستوى لحماية وتعزيز حقوق الإنسان – أثر الأزمات على التمتع بحقوق الإنسان: جائحة كوفيد – 19 كنموذج"، وعلى مساهمتكم كمتحدث في أعمال الجلسة الرابعة المعنونة "دور المجتمع المدني في تعزيز احترام حقوق الإنسان ومواجهة جائحة كوفيد – 19"، وإغنائكم للنقاش خلال المؤتمر.

هذا، ونعرب عن تطلعنا إلى مزيد من التواصل والتعاون والتنسيق بين الأمانة العامة وشخصكم الكريم بما ينعكس إيجابا على منظومة حقوق الإنسان العربية، وطنيا وإقليميا.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،،،

السفيرة د. هيفاء أبو غزالة
الأمين العام المساعد
رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

جامعة الدول العربية
الأمانة العامة
إدارة الاتصالات والبريد

صورة من خطاب الشكر المقدم لرئيس الجمعية من السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة

وأشار إلى أن البرلمان العربي عمل على إعداد عدد من «القوانين العربية الاسترشادية» للتخفيف من تبعات الجائحة على أوضاع حقوق الإنسان في العالم، منها قانون عربي موحد حول «دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية»، لا سيّما وأن هذه المشروعات كانت في مقدمة القطاعات التي تضررت بشكل مباشر من جائحة كورونا، بالإضافة إلى قانون عربي موحد حول «تنظيم أوضاع العمالة غير المنتظمة وحماية حقوقها في العالم العربي»، خاصة أنها من أكثر الفئات تضرراً من التداعيات الاقتصادية للجائحة، كما عمل البرلمان العربي كذلك على إعداد قانون موحد حول «مكافحة العنف ضد المرأة»، خاصةً في ظل الارتباط القائم بين انتشار الأوبئة، وتفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين، بشكل أكبر منه في الأوقات العادية، وتصاعد أشكال العنف ضد المرأة.

فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية يزور معرض الجبيل الأول للكتاب

زارت الباحثة القانونية فاطمة بنت يوسف الخرداوي من فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، بإشراف و متابعة من مشرف الفرع الدكتور صالح الخثلان، معرض الجبيل الأول للكتاب في مركز الملك عبدالله الحضاري بمدينة الجبيل الصناعية، الذي أقامته الهيئة الملكية للجبيل و ينبع، وجاء تحت رعاية نائب أمير المنطقة الشرقية صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن فهد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وافتتحه محافظ مدينة الجبيل الأستاذ عبدالله بن ناصر العسكر وبحضور الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية بالجبيل الدكتور أحمد آل حسين معرض الكتاب الأول الذي استمر لمدة ١٠ أيام.

هدف المعرض لتحفيز المجتمع و الناشئة على حب القراءة و الاطلاع وتمكين القراء و المثقفين من مصادر المعرفة المختلفة و تعزيز التنوع الثقافي في المجتمع حيث يحتفل العالم في ٢١ مايو من كل عام باليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار و التنمية.

خلال الزيارة تم تقديم نبذة تعريفية عن الجمعية و أهدافها ورؤيتها ورسالتها وآلية استقبالها للشكاوى، و التواصل مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد الحلول المناسبة لها وتقديم مجموعة من اصدارات الجمعية ومطبوعاتها الحقوقية، كما تم التجول في المعرض و زيارة جميع الأجنحة.

شهد المعرض مشاركة العديد من الجهات و دور النشر، و أمسيات وفعاليات ثقافية.

فرع الجمعية بالقصيم في زيارة ميدانية لمركز شرطة الشقة وسلطانة

الدكتور صالح الشريدة

في ظل تنفيذ خطة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للزيارات الميدانية، و الاطلاع على أحوال السجناء، قام الأستاذ محمد عبدالرحمن الشريدة من فرع الجمعية بالقصيم ، تحت إشراف و متابعة الدكتور صالح الشريدة مشرف الفرع، بزيارة لمركز شرطة الشقة وسلطانه ببريدة في منطقة القصيم، وكان في استقباله مدير المركز العقيد نمر العتيبي.

في بداية اللقاء تم تبادل الأحاديث حول المواضيع ذات العلاقة، وبعد ذلك تم التجول في أنحاء السجن و مقابلة السجناء، و الاطلاع على الخدمات المقدمة للسجناء والاستماع لطلباتهم واحتياجاتهم ومناقشتها مع إدارة السجن.

في نهاية الزيارة تم تقديم الشكر لتعاون إدارة المركز مع الجمعية و تزويد الإدارة بالعديد من مطبوعات و إصدارات الجمعية الحقوقية.

فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية في ضيافة جمعية جود الخيرية

استمراراً لرسالة الجمعية في نشر ثقافتها الحقوقية بين كافة أفراد المجتمع، نفذت الباحثة الإجتماعية سارة مساعد الزامل، بإشراف و متابعة من الدكتور صالح الخثلان مشرف الفرع، زيارة ميدانية لجمعية جود الخيرية بالدمام.

كان في استقبالها كلاً من: الأستاذة سميرة الفايز (المديرة التنفيذية لجمعية جود)، و الأستاذة نوف الفياض (مديرة العلاقات العامة وتنمية الموارد المالية)، و الأستاذة أميمة العبيد (مدير مركز الخدمة الإجتماعية)، و الأستاذة نورة القحطاني (باحثة إجتماعية).

في بداية الزيارة تم تقديم نبذة تعريفية عن الجمعية و أهدافها ورؤيتها ورسالتها وأهدافها الحقوقية، و آلية تعاملها مع القضايا وتواصلها مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد الحلول المناسبة لها، كما تم أيضاً التعريف بجمعية جود النسائية الخيرية، و توضيح خدماتها والبرامج التنموية و الفعاليات التي تقدمها للأسر المستفيدة، ومناقشة المواضيع ذات العلاقة المشتركة.

و في نهاية الزيارة تم الاتفاق على العديد من الأمور والتي منها:

- مناقشة عقد شراكة مجتمعية بين الجهتين لتفعيل الأيام العالمية لحقوق الإنسان وعمل لقاءات وبرامج تثقيفية للأسرة المستفيدة بشكل مستمر للتعريف بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
- تقديم مساعدات لفئة المحتاجين لمن ليس لديهم أوراق ثبوتية بشرط وجود (مشهد حديث)، ومن تنطبق عليهم الشروط.
- تزويد الجمعية بالعديد من اصدارات و مطبوعات الجمعية الحقوقية.

الدكتور صالح الخثلان

فرع الجمعية بالجوف يزور سجن سكاكا بمنطقة الجوف

استمراراً لرسالة الجمعية في نشر ثقافتها الحقوقية بين كافة أفراد المجتمع، وتفقد الجهات ذات العلاقة، والاطلاع على البرامج المستحدثة مؤخراً في سجون المنطقة التي تصب في صالح خدمة السجين والعمل على تطوير القدرات العملية والسلوكية لكل مايجلب النفع للسجين أثناء السجن وبعد خروجه، نفذ فريق من فرع الجمعية بالجوف تحت إشراف مشرف الفرع و نائب رئيس الجمعية الدكتور طارش الشمري، زيارة إلى سجن سكاكا بالجوف، ضم كلاً من: الأستاذ خليفة مفضي المسعر عضو اللجنة الاستشارية، والأستاذ ظاهر بريد الفهيقي مدير الفرع، والأستاذ علي مبخوت الدوش منسق الفرع، والأستاذ عبدالرحمن ظاهر الفهيقي سكرتير الفرع، وكان في استقبالهم: الرائد/ ريان طالب المغامسي مدير سجن سكاكا، و الملازم أول/ عبدالعزيز صالح الحبيب مدير شؤون النزلاء ومدير قسم تنقية المعلومات، و الملازم أول / فهد مسفر العتيبي مدير التأهيل والاصلاح والتوجيه الفكري والمعنوي، و الرقيب/ نواف معاشي الرويلي مدير المكتب.

في بداية الزيارة تم تقديم نبذة تعريفية عن الجمعية و أهدافها ورؤيتها ورسالتها وأهدافها

الحقوقية، و آلية تعاملها مع القضايا وتواصلها مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد الحلول المناسبة لها، بعد ذلك تم التجول في أنحاء السجن و مقابلة السجناء، وفي نهاية الزيارة تم تقديم الشكر لإدارة السجن و تزويدها باصدارات و مطبوعات الجمعية الحقوقية.

وفد من فرع الجمعية بمنطقة الجوف يزور مركز أبو عجرم بمدينة الحجاج

استمراراً لرسالة الجمعية في نشر ثقافتها الحقوقية بين كافة أفراد المجتمع، قام وفد من فرع الجمعية بالجوف بإشراف و متابعة من مشرف الفرع و نائب رئيس الجمعية الدكتور طارش الشمري زيارة إلى مركز أبو عجرم بمنطقة الجوف (مدينة الحجاج) وقد ضم الوفد كلاً من: الأستاذ خليفة مفضي المسعر عضو اللجنة الاستشارية، والأستاذ ظاهر بريد الفهيقي مدير الفرع، و كان في استقبالهم رئيس مركز أبو عجرم الأستاذ بدر عيد الشمري، والأستاذ سلطان سويلم الدويرج رئيس مخيم مركز أبو عجرم بمدينة الحجاج، والأستاذ شالح ساير الشمري رئيس بلدية أبو عجرم، والأستاذ زياد الفلاح رئيس المستشفى الميداني، والمهندس عقلا سمير مهندس بلدية أبو عجرم، و الأستاذ فلاح عقيل الشراري مدير الخدمات ببلدية أبو عجرم، والأستاذ عبدالرحمن إبراهيم رئيس اللجنة الإعلامية بالغرفة التجارية، ومراسل قناة الاخبارية، والأستاذ ناصر الشمري رئيس فريق الكشافة التطوعي.

في بداية الزيارة تم تبادل الأحاديث ذات العلاقة المشتركة، بعد ذلك تم تقديم شرحاً مفصلاً عن مدينة الحجاج، وما تقوم به من خدمات جليلة للحجاج أثناء وصولهم للمملكة وأثناء مغادرتهم بعد أداء مناسك الحج.

وفي نهاية الزيارة أبدى الوفد الزائر شكره وتقديره لكافة المسؤولين في المدينة، وتم تزويدهم بعدد من إصدارات و مطبوعات الجمعية الحقوقية.

الجدير ذكره أن مدينة الحجاج تقع في مركز أبو عجرم، التابع لمحافظة دومة الجندل بمنطقة الجوف، وهي مقر موسمي للحجيج، يُهيأ سنوياً لاستقبال ومبيت الحجاج القادمين من منفذ جديدة عرعر من دولة العراق، والحجاج القادمين من منفذ الحديثة من الأردن. وخلال الاستعدادات لموسم الحج، تزود المدينة بمنظومة خدمات متكاملة، حيث تنصب المخيمات، وتعد وسائل استقبال الحجاج، وتضم المدينة عيادة خاصة لاستقبال المرضى والكشف عليهم، وفرق صحية تطوعية أخرى، فضلاً عن تمتعها بشبكة مياه ومولدات كهربائية.

في اليوم الدولي للشباب

العالم يحتفل به تحت شعار التضامن بين الأجيال: خلق عالم لكافة الأعمار

يُظهر استطلاع أن ٦٧٪ من الناس يؤمنون بمستقبل أفضل، وأن الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عاماً هم الأكثر تفاؤلاً

يقف الشباب في الخطوط الأمامية للنضال من أجل بناء مستقبل أفضل للجميع، وقد سلطت جائحة كوفيد-١٩ الضوء على الحاجة الماسة إلى تحقيق ما يسعى إليه الشباب من تغيير مفضٍ إلى التحوّل - ويجب أن يكون الشباب شركاء كاملين في هذه الجهود

بمناسبة اليوم الدولي للشباب، دعا الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى ضرورة أن نتكاتف عبر الأجيال لكسر الحواجز، والعمل كفريق واحد لتحقيق عالم أكثر إنصافاً وعدلاً وشمولاً لصالح الناس كافة.

جاء ذلك في رسالة بهذه المناسبة التي تحييها الأمم المتحدة، سنوياً في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٢٢، لتركيز اهتمام المجتمع الدولي على قضايا الشباب والاحتفاء بإمكانياته بوصفه شريكاً في المجتمع العالمي المعاصر.

موضوع احتفال هذا العام هو «التضامن بين الأجيال: تهيئة عالم ملائم لجميع الأعمار».

يهدف يوم الشباب الدولي لعام ٢٠٢٢ إلى إسماع الرسالة التي مفادها بأن هناك حاجة للعمل عبر الأجيال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتجنب ألا يتخلف أي فرد عن ذلك الركب.

كما يُراد من هذه المناسبة كذلك إذكاء الوعي ببعض المعيقات التي تحول دون التضامن بين الأجيال، ولا سيما التمييز ضد كبار السن، مما يؤثر بالتالي في فئتي الشباب وفي كبار السن، فضلاً عن آثار ضارة بالمجتمع ككل.

والتضامن عبر الأجيال هو مفتاح التنمية المستدامة، وبينما نقترب من العام الثالث من جائحة كورونا، فإن من المهم بشكل خاص التعرف على هذه الحواجز المرتبطة بالعمر ومعالجتها لتحقيق «إعادة البناء بشكل أفضل» بطريقة تعزز نقاط القوة والمعرفة لدى كافة الأجيال.

وقال السيد أنطونيو غوتيريش إننا نحتفل بـ اليوم الدولي للشباب وبقوة الشراكات عبر الأجيال، مشيراً إلى أن هذا الموضوع يذكرنا بحقيقة أساسية هي: أننا بحاجة إلى أن يتكاتف الناس بجميع أعمارهم، صغاراً وكباراً على السواء، لبناء عالم أفضل للجميع.

وكثيراً ما يمنع التحيزُ والتمييز على أساس السن وغيره من أنواع التمييز هذا التعاونَ الأساسي، وفقاً للأمين العام الذي حذر من أنه «عندما يُستبعد الشباب من القرارات التي تُتخذ بشأن حياته، أو عندما يحرم كبار السن من فرصة الاستماع إليهم، فإننا جميعاً نخسر».

وشدد على أن الحاجة إلى التضامن والتعاون هي الآن أقوى و أكثر من أي وقت مضى، حيث يواجه عالمنا سلسلة من التحديات التي تهدد مستقبلنا الجماعي.

«ففي مواجهة تحديات تمتد من كوفيد-١٩ إلى تغير المناخ مروراً بالنزاعات والفقر وعدم المساواة والتمييز، نحتاج إلى كل يد قادرة على الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء المستقبل الأفضل والأكثر سلاماً الذي نسعى إليه جميعاً».

يبلغ نصف سكان كوكبنا من العمر ٣٠ عاماً أو أقل، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٥٧ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٣٠.

وأكد أمين عام الأمم المتحدة على أننا بحاجة إلى دعم الشباب باستثمارات ضخمة في التعليم وبناء المهارات، بما في ذلك من خلال مؤتمر القمة المعني بتحويل التعليم المقرر عقده قريباً.

وأضاف «نحن بحاجة أيضاً إلى دعم المساواة بين الجنسين وتوسيع نطاق الفرص المتاحة للشباب للمشاركة في الحياة المدنية والسياسية. ولا يكفي الاستماع إلى الشباب - بل نحن بحاجة إلى دمجه في آليات صنع القرار على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي».

وقال الأمين العام إن ذلك يأتي في صميم اقتراحنا بإنشاء مكتب جديد معني بالشباب في الأمم المتحدة. واختتم رسالته بالقول: «نحن بحاجة إلى ضمان حصول الأجيال الأكبر سناً على الحماية الاجتماعية والفرص لرد الجميل لمجتمعاتهم وإتاحة الاستفادة من الخبرات المعيشية التي تراكمت لديهم على مدى عقود».

تاريخ يوم الشباب الدولي:

جاءت فكرة الحدث بعد اقتراح شباب اجتمعوا في عام ١٩٩١ بالعاصمة النمساوية فيينا في الدورة الأولى لمنتدى الشباب العالمي فكرة يوم الشباب الدولي.

ثم أوصى المنتدى آنذاك بإعلان يوم دولي للشباب لجمع تمويل يدعم صندوق الأمم المتحدة للشباب بالشراكة مع المنظمات الشبابية.

وفي عام ١٩٩٩، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اقتراح المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب، الذي عقد في العاصمة البرتغالية لشبونة في المدة من ٨ إلى ١٢ أغسطس/آب ١٩٩٨، فيما يخص تعيين يوم ١٢ أغسطس/ آب بوصفه اليوم الدولي للشباب.

المملكة العربية السعودية واليوم الدولي للشباب:

ثمن سفير الشباب العربي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عضو مجلس إدارة مجلس الشباب العربي محمد بن عايض الهاجري، جهود المملكة في دعم وتمكين الشباب في مختلف المجالات.

وقال الهاجري في تصريح له لصحيفة سبق بمناسبة اليوم الدولي للشباب الذي يصادف ١٢ أغسطس من كل عام: المملكة تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- تولي اهتماماً كبيراً بالشباب من خلال دعمهم وتمكينهم.

وأعرب عن قناعته بأن اليوم الدولي للشباب فرصة للاحتفاء بالإنجازات التي حققها الشباب السعودي في مختلف القطاعات والمجالات التي كان لها دور رئيس في إبراز الصورة المشرفة للمملكة في المحافل المحلية والعالمية بوصفهم عناصر فاعلة في مسيرة التنمية المستدامة.

وأشار إلى أن المملكة اتخذت مجموعة من الخطوات المهمة لتعزيز حضور الشباب وإشراكهم في صنع القرار، حيث تأسست المجالس الشبابية على مستوى إمارات مناطق المملكة، فضلاً عن الجمعيات التي تعنى بالشباب التي تعد بمثابة منصة لالتقاء الشباب، وتبادل الخبرات، واحتضان الأفكار والإبداعات.

وزارة الاقتصاد والتخطيط تطلق برامج شبابية جديدة احتفاءً باليوم الدولي للشباب:

أطلقت وزارة الاقتصاد والتخطيط عدداً من البرامج التدريبية والمهنية ضمن مبادرة تهدف لرفع مستوى الكوادر الوطنية في مجال الاقتصاد والسياسة العامة والعلوم الاجتماعية، والتي تستهدف طلاب التعليم العام والجامعي وحديثي التخرج وطلاب الماجستير والدكتوراه أيضاً، حيث تركز هذه البرامج على رفع نسبة القوى البشرية المؤهلة في مجال الاقتصاد والسياسة العامة والعلوم الاجتماعية وضمان استدامتها، وتسعى لتقليص الفجوة بين المهارات المطلوبة في مجال الاقتصاد ومتطلبات سوق العمل، كما تهدف هذه البرامج أيضاً لتوفير أفضل الوسائل لتمكين الشباب السعودي والأخذ بيدهم للانطلاق نحو آفاق النمو والتميز المهني والمعرفي.

وشملت هذه المبادرة إطلاق برنامج «مزايا الابتعاث» للطلاب الحاصلين على قبول للابتعاث في تخصصات الاقتصاد والسياسة العامة والعلوم الاجتماعية (ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي) وذلك بهدف دعمهم على تحقيق غايات برنامج الابتعاث وتطلعاته.

وتضمنت أيضاً إطلاق برنامج «القادة الاقتصاديين» الذي يركز بشكل رئيس على تطوير المهارات القيادية في القطاع الحكومي في مجال الاقتصاد والسياسة العامة والعلوم الاجتماعية.

وبهذه المناسبة نظمت وزارة الاقتصاد والتخطيط فعالية حوارية بعنوان (اكتشف الاقتصادي الذي بداخلك) لمناقشة تأثير الشباب ودورهم في تنمية الاقتصاد وإبراز الحلول المبتكرة التي يقدمها الشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وآثارها المستقبلية على التنمية، ويأتي ذلك في خطوة تهدف إلى إثراء الوعي العالمي حول دور الشباب في التنمية الفاعلة، وتشجيعاً لمناقشة أبرز التحديات والمشكلات التي قد تحدّ من تمكينهم وتطويرهم، مما يسهم في توفير منصات إعلامية قادرة على إيصال أصواتهم ومشاركة آرائهم مع أصحاب القرار والمنظمات الحكومية المحلية والدولية.

كما تضمنت إطلاق برنامج «المحاكاة المهنية» الذي يتيح لطلاب الثانوية العامة فرصة الاندماج في سوق العمل وقضاء يوم عمل مثري مع فريق وزارة الاقتصاد والتخطيط لمساعدتهم في استكشاف خياراتهم الأكاديمية واهتماماتهم المتنوعة وتخطيط مستقبلهم المهني من خلال ورش عمل ومناقشات هادفة تفاعلية، إضافة إلى إطلاق برامج تدريب تهدف لتنمية وتطوير مهارات الكوادر الوطنية الشابة في مسار التدريب التعاوني والتدريب الصيفي، حيث يقدم لهم فرص متنوعة لتمكينهم من تطبيق الدراسات الأكاديمية في بيئة العمل، كما يسعى لرفع مستوى المعرفة والمهارة والتمكين لديهم، ويسعى أيضاً لتوظيف نخبة هذه الكفاءات الشابة ضمن فريق وزارة الاقتصاد والتخطيط.

«الفاو» تحث مجموعة العشرين على الاستثمار في كوكب صحي من أجل غذاء صحي

دعا المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة أغنى دول العالم مؤخراً إلى زيادة الاستثمار في الحياة المستدامة لإطعام سكان العالم الذين يتزايد عددهم.

ففي مناشدته لوزراء البيئة في مجموعة العشرين، سلط شو دونيو، المدير العام للفاو، الضوء على التحدي المتمثل في الاضطرار إلى إنتاج المزيد من الغذاء مع تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وقال: «اليوم، تواجه البشرية أزمة كوكبية ثلاثية تتمثل في فقدان التنوع البيولوجي وأزمة مناخية وتأثير الجائحة، من أجل الحصول على طعام صحي، نحتاج إلى بيئة صحية».

وتحدث المدير العام للفاو عن الحاجة إلى معالجة ندرة المياه، التي تؤثر على أكثر من مليار شخص، من خلال زيادة الكفاءة والإدارة المستدامة.

كما تضرر ما يقرب من مليار هكتار من الأراضي الزراعية والمراعي بشدة من الجفاف المتكرر.

وأشار السيد شو إلى إمكانية معالجة التحديات المتعلقة بالمياه من خلال الابتكار الرقمي والرقابة الأفضل والاستثمار.

كما دعا إلى تكثيف النهج الصديقة للتنوع البيولوجي، بما في ذلك المزيد من الاستثمارات في الإجراءات ذات الصلة وإبطاء فقدان التنوع البيولوجي. وأضاف قائلاً: «إن المستويات الحالية للاستثمار غير كافية إلى حد كبير».

وشدد المسؤول الأممي على أن عكس مسار إزالة الأحراج «سيساعد في التخفيف من تغير المناخ» ويمنع تفشي الأمراض التي تنتقل من الحيوانات إلى البشر، مضيفاً أن الفوائد الاقتصادية لوقف فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي، يمكن أن تصل إلى ١,٤ تريليون دولار سنوياً.

وقال إن عقد الأمم المتحدة الذي تم إطلاقه مؤخراً بشأن استعادة النظام الإيكولوجي، والذي تقوده منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، يوفر «فرصة ممتازة لحشد جهودنا الجماعية».

وتدعو منظمة الفاو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس المعدل المقلق لفقدان التنوع البيولوجي، وتوصي بتوسيع نهج التخفيف والإجراءات عبر قطاعي الأغذية والزراعة.

وأكد السيد شو أن عمل وكالة الأمم المتحدة كان يسترشد بالحاجة إلى جعل أنظمة الأغذية الزراعية أكثر كفاءة ومرونة وشمولية واستدامة كل ذلك بهدف تحقيق تحسين الإنتاج، والتغذية، والبيئة والحياة.

كما أعلن منتدى الغذاء العالمي (WFF) – الذي أنشأته وتقوده لجنة الشباب التابعة للأغذية والزراعة (الفاو) – مؤخراً عن إطلاق مسابقة دولية بالشراكة مع (Extreme Tech Challenge) غير الربحية لدعم رواد الأعمال وعرض الأعمال التي تسخر التكنولوجيا لدفع التحول المستدام لنظم الأغذية الزراعية، للقضاء على الجوع في العالم.

العمل من أجل القضاء على الجوع

وقالت بيث بيشدول، نائبة المدير العام للفاو: «إن فئة منافسة التكنولوجيا الزراعية، فئة مسابقة الغذاء والماء تتناول بشكل مباشر مهمة منظمة الأغذية والزراعة للقضاء على الجوع في جميع أنحاء العالم وتحقيق الأمن الغذائي عالي الجودة للجميع».

الأمين العام للأمم المتحدة: الجميع سيخسر إذا لم يصنع البشر سلاماً مع الكوكب:

قال الأمين للأمم المتحدة مؤخراً إن البشرية «تشن حرباً على الطبيعة»، مما يهدد بفقدان التنوع البيولوجي واضطراب المناخ وتصاعد التلوث.

وقال الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، في ندوة عبر الإنترنت مؤخراً: «سنكون جميعاً خاسرين إذا لم نحقق السلام مع الكوكب».
وقال: «يجب علينا جميعاً أن نكون مناصرين للطبيعة».

وأوضح الأمين العام أن الطبيعة تحافظ على الحياة وتوفر الفرص والخدمات والحلول، مشيراً إلى أن وجود كوكب صحي هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومع ذلك، حذر الأمين العام من أن التنوع البيولوجي آخذ في التدهور «بمعدل غير مسبوق ومثير للقلق»، وأن الضغوط تتزايد، وأضاف يقول: «لقد فشلنا في تحقيق أي من أهداف التنوع البيولوجي المتفق عليه دولياً».

وقال إن مليون نوع معرض لخطر الانقراض، كما أن النظم الإيكولوجية تختفي «أمام أنظارنا»، والصحاري تتمدد والأراضي الرطبة تُفقد.

وأضاف أنه كل عام، يتم فقدان ١٠ ملايين هكتار من الغابات، وتتعرض المحيطات للصيد الجائر، وتختنق بالنفايات البلاستيكية، حيث يؤدي ثاني أكسيد الكربون الذي تمتصه إلى تحمض البحار وتبييض الشعاب المرجانية وقتلها.

وإجمالي التمويل العام الدولي السنوي للطبيعة أقل بكثير من الإعانات التي تتسبب في تدهورها. وتابع الأمين العام للأمم المتحدة يقول: «نحن نستنفد الموارد بشكل أسرع مما تستطيع الطبيعة تجديده».

وأشار السيّد غوتيريش إلى أن الجائحة سلطت الضوء على العلاقة المتينة بين الناس والطبيعة، فالتغيرات في استخدام الأراضي والتعدي على الموائل البرية هي المسارات الأولية لنشوء الأمراض المعدية، مثل إيبولا وجائحة كوفيد-١٩.

وأضاف يقول: «ثلاثة أرباع الأمراض المعدية البشرية الجديدة والناشئة هي حيوانية المصدر»، تقفز من الحيوانات إلى البشر، مشيراً إلى أن معالجة أزمة كوفيد-١٩ الحالية توفر فرصة للتعافي بشكل أفضل.
هناك العديد من الحلول الحالية لحماية التنوع الجيني للكوكب في البر والبحر، ولكن يجب توظيفها.

وقال الأمين العام: «كل شخص لديه دور ليلعبه، إن خيارات أسلوب الحياة المستدامة هي المفتاح»، واصفاً الإنتاج والاستهلاك المستدامين بالحل.
هناك حاجة إلى سياسات أفضل تعزز المساءلة الحكومية والتجارية والفردية لمنح كل شخص في جميع أنحاء العالم خيار العيش بشكل مستدام، وأن يكون جزءاً من حركة من أجل التغيير.

وقال الأمين العام: «دعونا نكون جميعاً جزءاً من الحل، معا يمكننا وقف فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظام الإيكولوجي وبناء مستقبل نعيش فيه في وئام مع الطبيعة».

في رسالتها بمناسبة يوم التنوع البيولوجي، قالت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إنغر آندرسون إن تحديات الكوكب «حادة جدا لدرجة أننا لا نمتلك رفاهية انتظار شخص آخر لينهض ويتخذ إجراء».

وأوضحت أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يدعم البلدان في رصد وإدارة التنوع البيولوجي «بأفضل ما نستطيع»، ويدق ناقوس الخطر بشأن ما يقوله العلم فيما يتعلق بفقدان التنوع البيولوجي وكيفية تغيير المسار، ويعمل مع الشركات والتمويل للمساعدة في التحول نحو «الاستثمارات الإيجابية للطبيعة».
ويعمل البرنامج أيضاً مع صناع القرار لتضمين الأصول التي توفرها الطبيعة للحد من الدمار الناجم عن النشاط الاقتصادي وتعبئة نظام الأمم المتحدة بأكمله لدعم التنوع البيولوجي.

وأضافت: «عندما نطالب بما هو أفضل من أجل الطبيعة، نحصل على نتائج أفضل لجميع الناس».

قالت الأمينة التنفيذية لاتفاقية التنوع البيولوجي، إليزابيث ماروما مريما، إن تنوع الحياة على كوكب الأرض «يتناقص أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية»، والأنواع النباتية والحيوانية تواجه الانقراض، كما أن «البشر يفرطون في استخدام قدرات الأرض بأكثر من النصف».

وأوضحت أن وقف فقدان التنوع البيولوجي من شأنه أن يخلق الظروف اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين صحة الإنسان والتصدي للطوارئ المناخية، وشددت على ذلك بالقول: «حان الوقت الآن لتغيير علاقتنا بالطبيعة».

وأكدت على أهمية اتفاق الأطراف لحماية النظم الإيكولوجية المهمة والأنواع والتنوع الجيني، قائلة إنه بالعمل من أجل الطبيعة «نخلق عالماً أكثر عدلاً وصحة واستدامة».

دعا المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة أغنى دول العالم إلى زيادة الاستثمار في الحياة المستدامة لإطعام سكان العالم الذين يتزايد عددهم

© صفحة تهتم بنشر أهم أخبار الجوع في العالم و جهود المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان للقضاء عليه من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

منظمة الصحة العالمية

أصدرت منظمة الصحة العالمية مؤخراً أكبر استعراض للصحة النفسية العالمية منذ مطلع القرن. ويتيح هذا المصنف التفصيلي مخططاً أولياً للحكومات والأوساط الأكاديمية وأخصائيي الصحة والمجتمع المدني وغيرهم، بهدف دعم العالم في إحداث نقلة نوعية في مجال الصحة النفسية.

وفي عام ٢٠١٩، بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون اضطرابات نفسية حول العالم مليار شخص، من بينهم ١٤٪ من مراهقي العالم، وكان الانتحار السبب وراء أكثر من وفاة واحدة من كل ١٠٠ وفاة، في حين تركزت نسبة ٥٨٪ من الوفيات الناجمة عن الانتحار بين أشخاص تقل أعمارهم عن ٥٠ عاماً، وتشكّل الاضطرابات النفسية السبب الرئيسي للإعاقة، حيث تقف وراء سنة واحدة من كل ست من سنوات العيش مع الإعاقة. ويموت الأشخاص المصابون باضطرابات صحية نفسية شديدة قبل عموم السكان بما معدله ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة، بسبب أمراض بدنية يمكن الوقاية منها غالباً. ويشكّل الاعتداء الجنسي والتعرّض للتنمر في مرحلة الطفولة سببين رئيسيين للاكتئاب، كما تشكّل عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وطوارئ الصحة العامة والحرب وأزمة المناخ تهديدات هيكلية عالمية للصحة النفسية، جائحة كوفيد-١٩ تسبب زيادة بنسبة ٢٥٪ في معدلات انتشار القلق والاكتئاب في العالم.

وتتفشى ممارسات التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان ضد الأشخاص المصابين بحالات الصحة النفسية في المجتمعات المحلية ونُظم الرعاية في كل مكان، حيث لا تزال محاولات الانتحار تعدّ جريمة في ٢٠ بلداً. وفي مختلف البلدان، تتعرّض الفئات الأفقر والأكثر حرماناً في المجتمع لمخاطر اعتلال الصحة النفسية أكثر من غيرها في حين تتدنى أيضاً فرص حصولها على الخدمات الملائمة والكافية على الأرجح.

وحتى قبل جائحة كوفيد-١٩، لم تكن خدمات رعاية الصحة النفسية الفعالة والجيدة والميسورة التكلفة متاحةً إلا لنسبة صغيرة ممن يحتاجون إليها، فعلى سبيل المثال، تفتقر نسبة ٧١٪ من المصابين بالذهان حول العالم إلى خدمات الصحة النفسية، وفي حين تصل نسبة المصابين بالذهان الذين يتلقون العلاج في البلدان المرتفعة الدخل إلى ٧٠٪، فإن النسبة المقابلة لها في البلدان المنخفضة الدخل لا تتجاوز ١٢٪. أما بالنسبة للاكتئاب، فإن الفجوة في التغطية العالمية واسعة في جميع البلدان، فحتى في البلدان المرتفعة الدخل لا يحصل على خدمات رعاية الصحة النفسية الرسمية سوى ثلث المصابين بالاكتئاب، وتشير التقديرات إلى تفاوت نسب من يتلقون علاجاً مناسباً في الحد الأدنى للاكتئاب بين ٢٣٪ في البلدان المرتفعة الدخل و٣٪ في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

ويستند تقرير المنظمة الشامل إلى آخر البيّنات المتاحة، ويعرض أمثلة على أفضل الممارسات، ويعكس التجارب الحقيقية للأشخاص، مسلطاً الضوء على كيف وأين يلزم إحداث التغيير وأفضل السبل لتحقيقه، كما يدعو أصحاب المصلحة إلى العمل معاً لتعميق القيمة المعطاة للصحة النفسية وترسيخ الالتزام بها، وإعادة تشكيل البيئات التي تؤثر عليها وتعزيز النُظم التي تقدم الرعاية لصحة الأفراد النفسية.

وفي هذا الصدد، قال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، الدكتور تيدروس أدحانوم غيبريسوس، إن «حياة كل أحد تلامس حالة الصحة النفسية لشخص ما، والصحة النفسية الجيدة تنعكس في الصحة البدنية الجيدة، وهذا التقرير يقدم أدلة دامغة على ضرورة إحداث التغيير، فالروابط الوثيقة بين الصحة النفسية والصحة العامة وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية الاقتصادية تعني أن إحداث تحوّل في سياسات وممارسات الصحة النفسية من شأنه أن يعود بمنافع جوهرية حقيقية على الأفراد والمجتمعات المحلية والبلدان في كل مكان. فالاستثمار في الصحة النفسية هو استثمار في حياة أفضل ومستقبل أفضل للجميع».

وقد صادقت جميع الدول الأعضاء،

تسلط الضوء على ضرورة إحداث نقلة نوعية في الصحة النفسية ورعايتها

تقرير المنظمة يحثّ صنّاع القرارات المتعلقة بالصحة النفسية ويدعو إلى ترسيخ الالتزام والعمل على تغيير المواقف والإجراءات والنُهُج تجاه الصحة النفسية ومحدداتها وطرق رعايتها

وعددها ١٩٤ دولة، على خطة العمل الشاملة للصحة النفسية ٢٠١٣-٢٠٣٠، التي تلزمها بغايات عالمية لإحداث تحوّل في الصحة النفسية، ويدلّ التقدم الذي أُحرز في بعض الأماكن خلال العقد الماضي على إمكانية إحداث هذا التغيير، غير أن التغيير المنشود لا يحدث بالسرعة الكافية ولا تزال الصحة النفسية تشكو من العوز والإهمال، حيث يُخصص ٢ من كل ٣ دولارات من الإنفاق الحكومي الشحيح على الصحة النفسية لمستشفيات الطب النفسي القائمة بذاتها، بدلاً من إنفاقها على خدمات الصحة النفسية المجتمعية التي تقدم للأفراد خدمات أفضل. وما زالت الصحة النفسية من أبرز مجالات الصحة العامة المهملة منذ عقود من الزمن، إذ لا تحظى سوى بقدر ضئيل من الاهتمام والموارد التي تحتاجها وتستحقها.

ووجّهت ديفورا كيستل، مديرة الصحة النفسية وتعاطي مواد الإدمان، نداء من أجل التغيير قائلةً «لدى كل بلد فرصة سانحة لإحراز تقدم ملموس نحو النهوض بالصحة النفسية لسكانه. وسواء كان ذلك من خلال وضع سياسات وقوانين أقوى في مجال الصحة النفسية، أو إدراج الصحة النفسية في مخططات التأمين الصحي، أو استحداث خدمات الصحة النفسية المجتمعية أو تعزيزها، أو إدماج الصحة النفسية في الرعاية الصحية العامة والمدارس والسجون، فإن الأمثلة العديدة التي يسردها هذا التقرير تُظهر أن التغييرات الاستراتيجية من شأنها أن تُحدث فرقاً كبيراً».

ويحث التقرير جميع البلدان على تسريع وتيرة تنفيذ خطة العمل الشاملة للصحة النفسية ٢٠١٣-٢٠٣٠، ويقدم توصيات عديدة للعمل مصنفة ضمن ثلاثة «مسارات للتحوّل» ينصبّ تركيزها على إحداث نقلة نوعية في المواقف من الصحة النفسية، والتصدي للمخاطر التي تواجه الصحة النفسية، وتعزيز نُظم رعايتها. وتتمثل مسارات التحوّل الثلاثة في التالي:

١- تعميق القيمة التي نعطيها للصحة النفسية وترسيخ الالتزام بها. ويشمل ذلك على سبيل المثال ما يلي:

- زيادة الاستثمارات في الصحة النفسية، ولا يقتصر ذلك على تأمين الأموال والموارد البشرية المناسبة في قطاع الصحة وغيره من القطاعات لتلبية احتياجات الصحة النفسية، وإنما يشمل أيضاً الالتزام القيادي وتبنّي السياسات والممارسات القائمة على الأدلة، وإنشاء نُظم قوية للرصد والمعلومات.
- إشراك الأفراد المصابين بحالات صحة نفسية في جميع مجالات المجتمع وعمليات صنع القرار للتغلب على مواقف الوصم والتمييز، والحد من أوجه التفاوت وتعزيز العدالة الاجتماعية.

٢- إعادة تشكيل البيئات المؤثرة على الصحة النفسية، بما في ذلك المنازل والمجتمعات المحلية والمدارس وأماكن العمل وخدمات الرعاية الصحية والبيئات الطبيعية: ويشمل ذلك على سبيل المثال ما يلي:

- تعزيز مشاركة جميع القطاعات لتحقيق أهداف من بينها فهم المحددات الاجتماعية والهيكلية للصحة النفسية، وبلورة تدخلات تحدّ من المخاطر وتبني القدرة على الصمود وتزيح الحواجز التي تحول دون مشاركة المصابين باضطرابات النفسية في المجتمع على أكمل وجه.
- تنفيذ إجراءات ملموسة لتحسين البيئات بما يعزز الصحة النفسية، من قبيل تشديد الإجراءات لمكافحة عنف الشريك الحميم والاعتداء وإهمال الأطفال وكبار السن، وتمكين رعاية التنشئة في مرحلة الطفولة المبكرة، ودعم إعالة الأفراد المصابين بحالات الصحة النفسية، ووضع برامج لتعلّم المهارات الاجتماعية والعاطفية والتصدي في الوقت ذاته لممارسات التنمر في المدارس، وإحداث نقلة نوعية في المواقف وتعزيز الحق في رعاية الصحة النفسية، وزيادة إتاحة المساحات الخضراء، وحظر المبيدات الحشرية الخطرة التي ترتبط بخُمس مجموع حالات الانتحار في العالم.

٣- تدعيم رعاية الصحة النفسية من خلال تغيير أماكن وأساليب تقديم الرعاية وتلقيها والقائمين على تقديمها.

- بناء شبكات مجتمعية من الخدمات المترابطة التي تبتعد عن الرعاية الوصائية في مستشفيات الطب النفسي وتغطي الطيف الكامل من الرعاية والدعم من خلال توليفة من خدمات الصحة النفسية المدمجة في النظام العام للرعاية الصحية، وخدمات الصحة النفسية المجتمعية، والخدمات المقدمة خارج قطاع الصحة.

- تنويع وتعزيز خيارات الرعاية للاضطرابات النفسية الشائعة، مثل الاكتئاب والقلق، التي تمثل نسبة فائدتها إلى تكلفتها ٥ - ١. ويشمل ذلك اعتماد نهج لتقاسم المهام يوسّع نطاق تقديم الرعاية القائمة على الأدلة لتشمل العاملين في مجال الصحة العامة ومقدمي الخدمات المجتمعية، بالإضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية لدعم المساعدة الذاتية الموجّهة وغير الموجّهة وتقديم خدمات الرعاية عن بُعد.

إطلاق تحالف عالمي جديد للقضاء على الإيدز لدى الأطفال في غضون ٨ أعوام

على الصعيد العالمي، لا يتلقى سوى نصف الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (٥٢ في المائة) العلاج المنقذ للحياة، فيما يتلقى ثلاثة أرباع البالغين (٧٦ في المائة) أدوية مضادات الفيروسات القهقرية.

هذا بحسب بيانات صدرت مؤخراً في تحديث الإيدز العالمي ٢٠٢٢ لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (UNAIDS).

ومع القلق إزاء اتساع الفجوة بين الأطفال والبالغين، جمع برنامج الأمم المتحدة المشترك UNAIDS واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والشركاء تحالفاً جديداً لضمان عدم حرمان أي طفل مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية من العلاج بحلول نهاية العقد ومنع الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية عند الرّضع.

وقالت رئيسة برنامج الأمم المتحدة المشترك، ويني بيانيما: «الفجوة الواسعة في تغطية العلاج بين الأطفال والبالغين أمر شنيع».

وأضافت أنه من خلال هذا التحالف، «سنوجه هذا الغضب إلى العمل، من خلال الجمع بين الأدوية المحسّنة الجديدة والالتزام السياسي الجديد والنشاط الحازم للمجتمعات، يمكننا أن نصبح الجيل الذي يقضي على الإيدز لدى الأطفال».

بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة، يشمل التحالف حركات المجتمع المدني، بما في ذلك الشبكة العالمية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والحكومات الوطنية والشركاء الدوليين، بما في ذلك خطة بيبفار (PEPFAR) والصندوق العالمي.

من جانبه، قال الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، مدير عام منظمة الصحة العالمية: «لا ينبغي أن يولد أي طفل مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية أو يكبر وهو مصاب به، ولا ينبغي أن يظل أي طفل مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية بدون علاج».

وأشار إلى أن حقيقة أن نصف الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية فقط يتلقون الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية، «فضيحة، ووصمة عار على ضميرنا الجماعي».

انضمام ١٢ دولة للتحالف:

تم الإعلان عن التحالف العالمي الجديد للقضاء على الإيدز عند الأطفال بحلول عام ٢٠٣٠ من قبل شخصيات بارزة خلال المؤتمر الدولي لمكافحة الإيدز الذي عقد في مونتريال بكندا.

انضمت ١٢ دولة إلى التحالف في المرحلة الأولى، وهي: أنغولا، الكاميرون، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، موزامبيق، نيجيريا، جنوب أفريقيا، تنزانيا، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

واعتبرت كارثين راسل، المديرة التنفيذية لليونيسف، أن إطلاق التحالف خطوة مهمة إلى الأمام: «على الرغم من التقدم المحرز في تقليل الانتقال المباشر للفايروس، وزيادة الاختبار والعلاج، وتوسيع الوصول إلى المعلومات، لا يزال حصول الأطفال في جميع أنحاء العالم على خدمات الوقاية والرعاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية أقل بكثير من البالغين».

واستضافت نيجيريا الإطلاق السياسي للتحالف في أفريقيا في اجتماع وازري عقد مؤخراً.

وتعهد وزير الصحة النيجيري، أوساجي إهانير، «بتغيير حياة الأطفال الذين تُركوا في الخلف» من خلال وضع الأنظمة اللازمة لضمان تلبية الخدمات الصحية لاحتياجات الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

اعرف أكثر عن جمعية فتاة الأحساء التنموية الخيرية

نبذة عن الجمعية:

تأسست جمعية فتاة الأحساء التنموية الخيرية في عام ١٤٠١هـ، وهي الجمعية النسائية الوحيدة بالاحساء والتي تهتم بشؤون المرأة والطفل.

مرت الجمعية بعدة مراحل من الخيرية إلى الرعوية التنموية إلى المؤسسية والجودة الشاملة.

الرؤية:

نساء وأطفال الأحساء فاعلون بالمجتمع ويتمتعون بحياة كريمة.

الرسالة:

تمكين نساء وأطفال الأحساء مجتمعياً من خلال الريادة في:

- تبني المبادرات المستدامة
- نشر الوعي الموجه
- تحفيز المشاركة المجتمعية
- كسب التأييد في قضاياهم

قيمنا:

- العمل المؤسسي: نلتزم بالعمل المؤسسي لتحقيق الجودة الشاملة الشفافية والمساءلة: المساءلة تحفزنا والشفافية تدفعنا
- العدل والمساواة: نعمل بعدل ومساواة لنضمن حق الجميع في المشاركة
- التعايش: نؤمن بالتعايش بين الجميع لتقوية النسيج المجتمعي
- الإبداع: نعتمد الابداع اسلوباً ومنهجاً

الأهداف الاستراتيجية :

- غرس العمل التطوعي الفعال في المجتمع.
- تحقيق التضامن مع قضايا المرأة والطفل من خلال كسب تأييد الجهات المعنية المختلفة.
- رفع مستوى الوعي المجتمعي بدور وحقوق المرأة والطفل.
- تطوير واستحداث اليات فعالة ترسخ المشاركة المجتمعية.
- تطوير بيئة محفزة ومستدامة وداعمة لمرأة والطفل.
- بناء منظومة إدارية تضمن معايير الجودة الشاملة.
- تبني نظام حوكمة رشيدة يضمن تحقيق رؤية ورسالة وقيم الجمعية.
- تحقيق قدرة مالية وقوية ومستدامة.
- تطوير بنية تحتية ملاءمة ومحفزة ومستدامة.
- تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءتها.

اعرف حقوقك و واجباتك

الجزء الثاني من «اتفاقية سيداو»

المادة الثالثة

تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين، ولا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين، وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل.

المادة الرابعة

١. لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة.

٢. لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة، بما في ذلك تلك التدابير الواردة في هذه الاتفاقية، إجراء تمييزياً.

المادة الخامسة

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتحقيق ما يلي:

(أ) تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة.

(ب) كفالة تضمين التربية العائلية فهما سليما للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية، الاعتراف بكون تنشئة الأطفال وتربيتهم مسؤولية مشتركة بين الأبوين على أن يكون مفهوما أن مصلحة الأطفال هي الاعتبار الأساسي في جميع الحالات.

المادة السادسة

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة.

* اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) هي معاهدة دولية اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩، وقعت عليها المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٠ م مع تحفظ عام على كل الاتفاقية في حال تعارض أي من بنودها مع الشريعة الإسلامية، و قد تحفظت على بندين من بنودها الثلاثين وهما الفقرة الثانية من البند التاسع، و الفقرة الأولى من المادة التاسعة و العشرين.

المستشار القانوني
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

ماهي الحالات التي يستحق فيها العسكري معاشاً تقاعدياً

بين نظام التقاعد العسكري عدد من الحالات التي يستحق فيها العسكري راتباً تقاعدياً وسوف نذكر بعضاً منها:

١ - بلوغه السن المحددة للإحالة على التقاعد نظاماً على أن يكون تعيينه أو إعادته للخدمة نظامية.

٢- من انتهت خدمته ولديه خدمة فعلية عسكرية محتسبة لا تقل عن ثمانية عشر عاماً أو بلغت خدمته الفعلية العسكرية والمدنية عشرون عاماً بحيث لا تقل الخدمة الفعلية العسكرية عن ثمان سنوات.

٣- المحال على التقاعد المبكر بناءً على طلبه، ولديه خدمة لا تقل عن خمسة عشر عاماً منها ثمان سنوات خدمة عسكرية بشرط موافقة الوزير المختص.

٤- من أنهيت خدمته لمصلحة العمل وفقاً لأنظمة الخدمة العسكرية ولديه خدمة لا تقل عن خمسة عشر عاماً بحيث لا تقل الخدمة الفعلية العسكرية عن ثمان سنوات، بشرط ألا يكون إنهاء الخدمة بسبب الغياب أو بحكم تأديبي أو تم إنهاء خدمته بقوة النظام لارتكابه جريمة من الجرائم.

٥- المتوفى (بدون سبب العمل) أو من أنهيت خدمته لعدم اللياقة الطبية بغير سبب العمل، ويكون قد أكمل الفترة التجريبية.

٦- المتوفى أثناء العمل وبسببه.

٧- من يصاب من العسكريين بعجز كلي أو جزئي بسبب العمليات الحربية، أو بسبب الأسر، أو نتيجة إصابته خلال خدمة أمر بها أثناء مواجهة التنظيمات المسلحة المعادية، أو أثناء إطلاق النار خلال اقتحام أماكن المخربين أو مطاردة المهربين، أو أثناء مشروعات التدريب بالذخيرة الحية، أو اقتحام الموانع، أو بث الألغام أو ازالتها، أو اثناء الانزال الجوي والبحري، أو التدريب الجوي والبحري، وفي كافة الحالات المشابهة التي صدر بها قرار من مجلس الوزراء.

كاريكاتير

نقلاً عن صحيفة الجزيرة

النيابة العامة تؤكد على عقوبة كل من أنشأ شهادة رقمية أو توقيعاً إلكترونيًّا أو نشرهما

أوضحت النيابة العامة عبر حسابها الرسمي في تويتر أن: «كل من قام بإنشاء شهادة رقمية أو توقيع إلكتروني أو نشرهما أو استعملهما لغرض احتيالي أو لأي غرض غير مشروع يعاقب بالسجن مدة تصل إلى خمس سنوات، وغرامة مالية تصل إلى خمسة ملايين، ومصادرة الأجهزة والمنظومات والبرامج المستخدمة، مع نشر الحكم المقضي به بعد اكتسابه للصفة النهائية».

وفي سياق متصل فقد عرفت التوقيع الإلكتروني بأنه: بيانات إلكترونية مدرجة في تعامل إلكتروني أو مضافة إليه أو مرتبطة به منطقياً تستخدم لإثبات هوية الموقع وموافقته على التعامل الإلكتروني، وأي ممارسات في هذا الشان تنطوي على أعمال احتيالية أو غير مشروعة تُعد جريمة كبيرة موجبة للتوقيف.

وشددت على أن أي ممارسات في هذا الشأن تنطوي على أعمال احتيالية أو غير مشروعة تُعد جريمة كبيرة موجبة للتوقيف، وتستوجب غرامة مالية تصل إلى ٥ ملايين ريال والسجن مدة تصل إلى ٥ سنوات، مع مصادرة الأجهزة والمنظومات والبرامج المُستخدمة، ونشر الحكم المقضي به بعد اكتسابه للصفة النهائية.

الحق و حدوده بين النظرة و الواقع

المستشار/خالد بن عبد الرحمن الفاخري
رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Nshr1@yahoo.com

يعتقد الكثير أنه يمتلك الحق و الحرية المطلقة في التصرف فيما يملك كيفما شاء بمجرد أنه مالك لشيء معين دون إدراك أن هناك قيود على هذا الحق تمنعه من التصرف فيما يملك أحياناً أو تقيد حريته في التصرف نوعاً ما ، و الحق في غايته تكمن في استفادة الإنسان من مزايا و منافع ما يملك يستفيد منها و يستأثر بها دون الآخرين و يتضح ذلك جلياً من خلال القواعد النظامية التي تمنح صاحب الحق الحرية في الاستفادة من مزايا و منافع هذا الحق دون الإضرار بالآخرين و استعمال الحق لا يخرج عن صورتين ، الأولى : أن يكون استعمال الحق مشروعاً و يتحقق ذلك عندما يكون هذا الاستعمال نظامياً دون أن يلحق بالآخرين ضرراً جراء هذا الاستعمال.

أما الصورة الثانية فتتمثل في الاستعمال غير المشروع الذي يؤدي إلى الأضرار بالآخرين نتيجة تعسف صاحب الحق في استعمال حقه الثابت له نظاماً، ومثل ذلك الجار الذي يقيم ساتر بينه و بين جاره بقصد حجب الهواء و الضوء عن جاره ، فيعتبر متعسفاً في استعمال حقه في وضع الساتر، طالما كان الهدف من وضعه إيذاء الجار و لم تكن هناك مصلحة حقيقية منه ، و القرينة لمعرفة التعسف في استعمال الحق تكمن في معرفة المصلحة المرجوة من قبل صاحب الحق.

ومن هنا كان لابد من وجود تناسب بين المصلحة المتحققة لصاحب الحق و بين ما قد يعود على الغير من أضرار نتيجة هذا الاستعمال و لا يعني أن يكون لصاحب الحق مصلحة مشروعة من استعمال حقه لينتقي عنه قصد التعسف ضد الغير ، بل يعول الفقه القانوني على قدر المنفعة العائدة على صاحب الحق من هذا الاستعمال و مدى تناسبها مع الضرر الذي قد يصيب الغير ، لذا فإن المصلحة يجب أن تكون ذات قيمة بالغة الأهمية تبرر ما قد يصيب الغير من إضرار نتيجة هذا الاستعمال.

المركز الرئيسي- الرياض : P.O.Box 1881 - Riyadh 11321 - Tel: 0112102223 - Fax: 0112102202
مكتب جدة: Tel: 0126222261- Fax: 0126222196 / فرع جازان: Tel: 0173175566- Fax: 0173173344
فرع الدمام: Tel: 0138098353- Fax: 0138098354 / فرع الجوف: Tel: 0146258144- Fax: 0146258155
فرع مكة: Tel: 0125545211- Fax: 0125545212 / فرع عسير: Tel: 0172269186- Fax: 0172310349
فرع المدينة: Tel: 0148664544Ext.111- Fax: 0148664544 / فرع القصيم: Tel: 0163855155- Fax: 0163855335
الموقع على الإنترنت : www.nshr.org.sa / البريد الإلكتروني : nshr1@yahoo.com